نرفض أي انقلاب على الشرعية الدستورية بأي حال من الأحوال مهما كانت التحديات

علي عبدالله صالح

14 أكتوبر
14 OCTOBER
Email: 14october@14october.com
www.14october.com

مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي أمس :

التأكيد على التعامل الإيجابي مع قرار مجلس الأمن بشأن الأزمة

تشكيل هيئة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان للتحقيق في قضايا الانتهاكات

صنعاء / سبأ:

وقف مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي أمس برئاسة وزير الإعلام حسن احمد اللوزي أمام آخر المستجدات السياسية وتطورات الأزمة الراهنة في بلادنا، وناقش باستفاضة محتويات القرار 2014 الصادر عن مجلس الأمن الدولي بهذا الخصوص نهاية الأسبوع الماضي، الذي أعاد تأكيد تأييده للمرسوم الرئاسي الرامي إلى إيجاد اتفاق سياسي مقبول لدى كافة الأطراف وضمان نقل السلطة بطريقة سلمية وديمقراطية بما في ذلك إجراء انتخابات رئاسية مبكرة.

وحيا مجلس الوزراء ترحيب فخامة الأخ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية بالقرار لما عبر عنه من إرادة أممية في اتجاه الوصول إلى الحل السياسي المنشود والسير قدما في مواصلة الحوار والاتفاق حول الآلية المزمنة لتنفيذ المبادرة الخليجية في خطوة تؤكد الالتزام بالتعامل الإيجابي من قبل القيادة السياسية والحكومة مع هذا القرار الهادف.. لافتا إلى ترحيب الحكومة والتزامها بالتعامل الإيجابي مع القرار فور صدوره وفقا لتوجيهات فخامة الأخ الرئيس بهذا الشأن.

تجديد التأكيد على أن الحوار هو الساحة الوحيدة لحسم المشكلة السياسية

التشديد على دعم المغتربين ومعالجة المشاكل التي تواجههم

وجدد المجلس تأكيده على أن طاولة الحوار هي الساحة الوحيدة التي يمكن لها ان تقرر الحل الحاسم للمشكلة السياسية وكل ما يحيط بها من مشكلات وليست ساحة المواجهات في الميادين والشوارع سواء بهتافات الحقد والكراهية في المسيرات المدججة بالمليشيات المسلحة وبالأعمال الإرهابية التي طالت حياة المواطنين وسكينة المجتمع والممتلكات الخاصة والعامة.. داعيا إلى الجلوس على طاولة الحوار حول آلية تنفيذ المبادرة الخليجية في أسرع وقت ممكن وصولا إلى توقيعها بالتزامن مع التوقيع النهائي للمبادرة والبدء فورا بتنفيذها بما يفضي إلى إجراء انتخابات رئاسية مبكرة في موعد تتفق عليه جميع الأطراف السياسية.

وناقش مجلس تقرير وزير الشئون القانونية عن نتائج مشاركة وفد اليمن في أعمال الدورة الثامنة عشرة لمجلس حقوق الإنسان الذي عقد بمدينة جنيف السويسرية في الفترة من 12 - 30 سبتمبر الماضي.

واشتمل التقرير على عرض موجز لجلسة مجلس حقوق الإنسان المكرسة لمناقشة تقرير بعثة المفوضية السامية إلى بلادنا والتوصيات التي تضمنها التقرير والموجهة لكل من الحكومة اليمنية والمعارضين المسلحين وكذا للمجتمع الدولي إزاء قضايا حقوق الإنسان ولاسيما خلال الأزمة الراهنة إلى جانب قرار مجلس حقوق الإنسان بهذا الشأن.

وجدد المجلس بهذا الخصوص التزامه بما احتواه القرار الصادر عن مجلس حقوق الإنسان والمضي قدما في تنفيذ مضمونه وبشكل خاص ما يتعلق بتشكيل لجنة مشتركة من الحكومة والمعارضة وتشمل المؤتمر الشعبي العام وحلفاءه وأحزاب اللقاء المشترك وشركاءهم للتحقيق في انتهاك قضايا حقوق الإنسان وفي الادعاءات الموثقة ذات المصداقية للانتهاكات.

كما أكد الالتزام بتشكيل هيئة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان والسير قدما في الوفاء بالالتزامات التي وافقت عليها اليمن والتي وردت في الاستعراض الدوري الشامل أو ما ورد في توصيات تقرير بعثة المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

واستعرض مجلس الوزراء تقريراً عن نتائج أعمال اللجنة الوزارية المكلفة بوضع الخطوات التنفيذية لتوصيات المؤتمر العام الثالث للمغتربين ذات الأولوية.

حيث ابرز التقرير المقدم من وزارة شئون المغتربين الخطوات التي أنجزتها اللجان المختصة في الجوانب المعززة لمستوى الرعاية المقدمة للمغتربين وإيجاد الحلول اللازمة تجاه ابرز المشاكل والصعوبات التي تواجههم على المستوى الوطني وفي مواطن اغترابهم، وكذا الجوانب الخاصة بتنفيذ المسح الشامل للمغتربين وتنفيذ الخطة الوطنية لتفعيل الدور الإعلامي الموجه للمغتربين، إضافة إلى مراجعة مشروع قانون صندوق رعاية المغتربين وإنشاء بنك المغتربين وغيرها من الجوانب المتعلقة بهذه الشريحة المهمة وتوسيع حجم الاهتمام والرعاية بمختلف شئونهم ومواكبة تطلعاتهم في العديد من المجالات الحيوية ولاسيما خلال الفترة الراهنة.

وشكل المجلس في ضوء مناقشته للتقرير لجنة برئاسة أمين عام مجلس الوزراء وعضوية كل من نائب وزير التخطيط والتعاون الدولي ووكيل وزارة المالية لقطاع الموازنة ووكيل وزارة شئون المغتربين لدراسة ما ورد في التقرير وتحديد المقترحات اللازمة لتنفيذ الموضوعات العاجلة والملحة الواردة في التقرير والرفع بها إلى مجلس الوزراء خلال فترة أقصاها أسبوعين للمناقشة النهائية واعتماد ما يلزم بهذا الشأن.

واطلع مجلس الوزراء على تقرير وزارة شئون المغتربين حول نتائج مشاركة وفد اليمن في أعمال اللجنة التحضيرية للمؤتمر الثاني للمغتربين العرب واللقاء بالمسئولين في منظمة العمل العربية والمكتب الإقليمي لمنظمة الهجرة الدولية.

وشدد المجلس على أهمية الدعم والرعاية المقدمة لشريحة المغتربين وضرورة العمل المستمر على توطيد مستوى الرعاية والتواصل الدائم مع المغتربين وملامسة قضاياهم وتطلعاتهم بصورة مباشرة والعمل على وضع الحلول والمعالجات الناجعة للمشاكل والصعوبات التي تواجههم وتحد من دورهم الرائد في خدمة وطنهم وأمتهم.

ولفت المجلس إلى أهمية المؤتمر الثاني للمغتربين العرب المقرر انعقاده في النصف الأول من العام 2013م بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في القاهرة.. مؤكدا على أن تكون مشاركة اليمن في هذا المؤتمر فاعلة وايجابية بما يخدم الجهود المبذولة لتعزيز مستوى الرعاية للمغترب اليمني بشكل خاص والعربي بشكل عام.

واستمع مجلس الوزراء الى تقرير وزير الداخلية حول الأوضاع الأمنية ومستجداتها في الجمهورية، والجهود المبذولة من قبل المؤسسة الأمنية والعسكرية في ظل الظروف الحالية لمكافحة الجريمة بكل أنواعها ومستوياتها والتصدي للأنشطة الإرهابية لعناصر تنظيم القاعدة، وتكريس أجواء الأمن والاستقرار.

وتطرق التقرير إلى أعمال التصعيد التخريبية المستمرة التي تقوم بها العناصر المتمردة من الفرقة الأولى مدرع وميليشيات حزب الإصلاح الإخوان المسلمين وعصابة أولاد الأحمر في الاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة بما في ذلك ما حدث أمس من اعتداءات مسلحة طالت المرافق المحيطة بمبنى مجلس الوزراء، إضافة إلى تسيير مظاهرات غير مرخص بها ومدججة بالمسلحين.

ولفت التقرير إلى الاعتداءات التي استهدفت رجال الأمن والمواطنين جراء هذه التصعيدات الخطيرة وما تسببت فيه من استشهاد عدد من رجال الأمن وهم يؤدون واجبهم الوطني في حماية الممتلكات العامة والسلم الاجتماعي وكذا إزهاق أرواح عدد من المواطنين الأبرياء.

وأكد المجلس بهذا الخصوص أن الأزمة السياسية في اليمن قد بلغت مرحلة مصيرية حاسمة لا تقبل أبدا الاستمرارية في ممارسة الألاعيب السياسية المكشوفة بظهر يعتمد على الأعمال التخريبية والهروب من تحمل المسئولية الوطنية التي تقع اليوم على عاتق أحزاب اللقاء المشترك بصورة خاصة باعتبارها الأداة التي صارت تخطط وتحرك وتنفذ أجندة التصعيد الدموية والزج بالشباب في المعركة الانقلابية الفاشلة ضد النظام الديمقراطي والشرعية الدستورية.

وفيما يتعلق بفعاليات الوزراء على المستوى الخارجي اطلع مجلس الوزراء على تقرير وزير التعليم العالي والبحث العلمي حول مشاركته في الدورة الاستثنائية للمؤتمر الإسلامي لوزراء التعليم العالي والبحث العلمي المنعقد في العاصمة السعودية الرياض خلال يومي 4-5 من أكتوبر الجاري.

روى تفاصيل تعذيبه بالكهرباء والكلاب خلال (37) يوماً من اعتقاله

المترب: أولاد الأحمر اختطفوني وعذبوني ونهبوا سيارتي وجنيتي وهاتفي وسأقاضيهم في المحاكم

محمد المترب

صنعاء/الجمهورنت:

كشف العقيد الركن/ محمد المترب تفاصيل اختطافه واعتقاله وتعذيبه من قبل عصابات أولاد الأحمر طيلة 37 يوماً في حي الحصبة بالعاصمة صنعاء.

وقال المترب: إنه فوجئ في تاريخ 4 /9 /2011م أثناء مروره بشارع (مازدا) في الحصبة بمجموعة كبيرة من المسلحين يصل عددهم إلى نحو 20 شخصاً، وقد نصبوا له كميناً في شارع (مازدا) بحي الحصبة، بعد أن تم استدراجه إلى تلك المنطقة عن طريق أحد الأصدقاء المنظمين لساحة الاعتصام وأن أولئك المسلحين اختطفوه بالقوة وتحت تهديد السلاح وصادروا سيارته وجنيته وهاتفه وأوراق خاصة كانت بحوزته واقتادوه وهو مربوط العينين إلى غرفة صغيرة جوار منزل الشيخ المرحوم عبدالله الأحمر ومنها إلى مكان آخر على بعد 150 متراً تقريباً تمكن من تحديدها فيما بعد من خلال فتحة صغيرة في نافذة الغرفة التي اعتقل فيها.

وأضاف المترب أن فترة اعتقاله مرت بثلاث مراحل، الأولى في الغرفة الصغيرة التي اقتادوه إليها ومكث فيها 4 أيام، والثانية استمرت 8 أيام في غرفة أخرى صغيرة جداً ومغلقة وبدون تهوية أو ضوء ولا يوجد فيها حمام ولا ماء ومساحتها متران في نصف متر تقريباً وارتفاعها حوالي 170 سم حيث تعرض فيها لأنواع من التعذيب النفسي والجسدي مثل إطلاق النار فوق الرأس داخل الغرفة واستخدام المجس الكهربائي على جسمه من قدمه إلى رأسه والتهديد باستخدام المغذيات والمواد الكيماوية وكذا استخدام الكلاب التي كان يسمع نباحها كثيراً وتهديده باختطاف أشخاص من أسرته، مشيراً إلى أنهم كانوا يطلبون منه في كل تحقيق الاعتراف بالتهم الموجهة له وأبرزها اعتراض المسيرات وقتل المتظاهرين وتشكيل جماعات مسلحة وتسليح «بلاطجة» وإطلاق النار على شركة (سبأ فون) التابعة لحميد الأحمر، لافتاً إلى أن اعتقاله ظل انفرادياً وأنه لم يلتق بأحد من أولاد الأحمر باستثناء شخص يدعى الشيخ سام الأحمر الذي كان يحضر للتحقيق معه، مضيفاً بأنه كتب وصية وطلب منهم تسليمها إلى أسرته.

وقال المترب: إنه ظل خلال فترة اعتقاله معزولاً عن العالم وأنه لم يعلم بعودة فخامة الأخ رئيس الجمهورية إلى أرض الوطن إلا بعد خروجه من المعتقل عندما تم إطلاق سراحه من قبل لجنة الوساطة والتهدئة بعد أن تم نقله من مكان اعتقاله إلى قيادة الفرقة الأولى مدرع وطالب المترب المنظمات المدنية والحقوقية بالقيام بدورها إزاء ما يرتكب من انتهاكات وجرائم بحق المواطنين الأبرياء من قبل عصابات أولاد الأحمر، مؤكداً لجوءه إلى القضاء لوضع حد لتصرفات أولاد الأحمر اللا أخلاقية، مناشداً لجنة الوساطة بإلزام أولاد الأحمر بإعادة ما نهب منه عند اختطافه مثل السيارة والجنبية والعسيب والمسدس والأوراق الخاصة به، مثمناً في مقابلة صحفية له موقف فخامة الأخ رئيس الجمهورية عندما طالب بسرعة الإفراج عنه وذاكراً إياه بالاسم، وقال المترب إن هذا الموقف قد خفف كثيراً من أحزان أسرته وقلقهم على مصيره المجهول طيلة 37 يوماً.

نقابة المهن التعليمية تدين الاعتداء على المدارس بتعز

تعز / احمد النويهي :

دانت النقابة العامة للمهن التعليمية والتربوية بمحافظة تعز ما تعرضت له المؤسسات التربوية والتعليمية من أعمال نهب وسلب وإحراق وتدمير كل ما بني لخدمة أبنائنا الطلاب والطالبات في المحافظة من قبل مليشيات أحزاب اللقاء المشترك وفي مقدمتهم التجمع اليمني للإصلاح «الإخوان المسلمين في اليمن» وحلفائهم وأذيالهم.

وخاطب البيان كافة التربويين والتربويات في المحافظة قائلا: ليس عنكم ببعيد ما حصل يوم الخميس 20 أكتوبر 2010 م من أعمال إرهابية واعتداء سافر على مدرسة الشعب وطلابها أثناء الدوام الرسمي حيث أقدمت العصابات الإرهابية والتخريبية بإطلاق الرصاص على المدرسة وإحراق إدارتها والفصول المجاورة لها وإتلاف كافة أثاث ومحتويات المدرسة وبث الرعب والذعر والخوف في أوساط الطلاب الأمر الذي أدى إلى إصابة معظم الطلاب بالإغماء والحالات النفسية.

وأضاف البيان أن تلك العناصر لم تكتف بذلك بل ظلت تمارس العنف حيث قامت يوم السبت 22 اكتوبر 2010 م بمهاجمة مدرسة با كثير واقتحمت حوش المدرسة وقامت بتكسير كافة نوافذ المدرسة وبث الرعب في نفوس الطلاب وتخويفهم وإجبارهم على الخروج وإفشال العملية التعليمية في المدرسة.

وقال البيان إن النقابة العامة للمهن التعليمية والتربوية لتدين وبشدة تلك الأعمال الإجرامية المنافية لكل الأخلاقيات والقيم والأعراف والعادات والتقاليد اليمنية التي تنبذ مثل هذه الأعمال والتي ينبغي أن نميز بين الخبيث والطيب وبين المصلحة العامة والانتماء الحزبي الضيق .

وقال بيان النقابة إن ما حصل ويحصل كل يوم في الأوساط الطلابية لهو عدم إعمال العقل والتدبر في كل ما يعرض على الإنسان ويعد من أكبر الحماقات التي تحصل من أولئك تجاه المدارس والمستشفيات والكهرباء التي هي ملك للجميع وليس لشخص أو فرد بعينه .

ودعا بيان النقابة باسم الضمير الوطني والإنساني والأخلاقي كافة الشرائح الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الحقوقية والإنسانية أن يكون لهم دور فاعل وايجابي وموقف حاسما ضد كل من يحاول خلق ظروف وأوضاع سوداوية في أوساط قطاع الطلاب وليكن شعارنا (المدرسة والتعلم للجميع والحزبية لمن أراد) حتى وان اختلفنا في الرأي فلا يعقل أن نختلف في الحفاظ على فلذات أكبادنا الطلاب وتعليمهم وتوفير الأجواء الآمنة لهم.

واختتمت النقابة العامة للمهن التعليمية والتربوية بمحافظة تعز بيانها بدعوة التربويين والتربويات إلى المزيد من اليقظة والحذر والإدراك لكل ما يحدث على ارض الواقع والعمل بروح الفريق الواحد وتجسيد رسالتهم المقترنة برسالة السماء والانضباط بالعمل والحافظ على أبنائنا الطلاب الذين هم أمانة في أعناقنا جميعا والعمل على تربية روح التسامح والإخاء ونبذ العنف والكراهية والحقد.

مكافحة الفساد تحيل (573) مسؤولا إلى النائب العام

صنعاء/ سبأ:

أحالت الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد 573 من المشمولين بقانون الذمة المالية إلى النائب العام لامتناعهم عن تقديم إقراراتهم بالذمة المالية منذ المرحلة الأولى.

وأكد عضو الهيئة رئيس قطاع الذمة المالية الدكتور محمد حمود المطري أن إحالة هؤلاء إلى النيابة جرى وفقا لقانون الذمة المالية بعد إشعارهم وإنذارهم المتكرر بضرورة تقديم إقراراتهم ولم يتجاوبوا.. موضحا أن من بين من تم إحالتهم إلى النائب العام محافظين ووكلاء محافظات وأعضاء في مجلسي النواب والشورى ومدراء عموم ومدراء مديريات.

ولفت الدكتور المطري إلى أن الهيئة تعد دفعة أخرى لإحالتهم إلى النيابة بينهم مسؤولون كبار بعد استكمال الإجراءات المتعلقة بذلك .. مشيراً إلى أن الهيئة أحالت إلى النيابة خلال الفترة الماضية 103 من الممتنعين عن تقديم إقراراتهم بالذمة المالية بينهم مسؤولون كبار واتخذت النيابة الإجراءات القانونية حيالهم وقدموا إقراراتهم وتعهداتهم بعدم تكرار ذلك ومنهم من أقصي من منصبه للسبب ذاته.

وأشاد بالتزام عدد من كبار المسؤولين بتقديم إقراراتهم في موعدها المحدد وفي مقدمتهم وزراء الخدمة المدنية والتأمينات، التعليم العالي، التربية والتعليم، الزراعة والري، المالية، وأمين عام مجلس الوزراء.. مثمناً تفاعل عدد من المشمولين الذين قدموا إقرارات المرحلة الثالثة قبل موعدها لكن الهيئة لم تقبلها لأن موعدها لم يحن بعد وفقا للقانون.

ودعا المطري إلى مراعاة المواعيد الفاصلة بين تقديم الإقرارات بواقع إقرار كل عامين.. لافتاً إلى أنه في الوقت الذي بدأت الهيئة في استقبال إقرارات المرحلة الثالثة فإن عدداً من المشمولين بالقانون لم يقدموا إقراراتهم منذ المرحلة الأولى التي بدأت في 10 أكتوبر 2007، مؤكدا حرص الهيئة على الشراكة مع كافة المشمولين احتراما للقوانين وحفاظا على نزاهة الوظيفة العامة.

وأهاب بالمتأخرين عن تقديم إقراراتهم سرعة تقديمها حتى لا تضطر الهيئة لإحالتهم إلى النيابة وفقا للقانون.. مؤكداً أن الهيئة تقوم بإبلاغ كافة المشمولين قبل موعد تقديم إقراراتهم بشهر كامل عبر مندوبيها في مختلف الجهات.

اليمن وأمريكا يبحثان علاقات التعاون العسكري

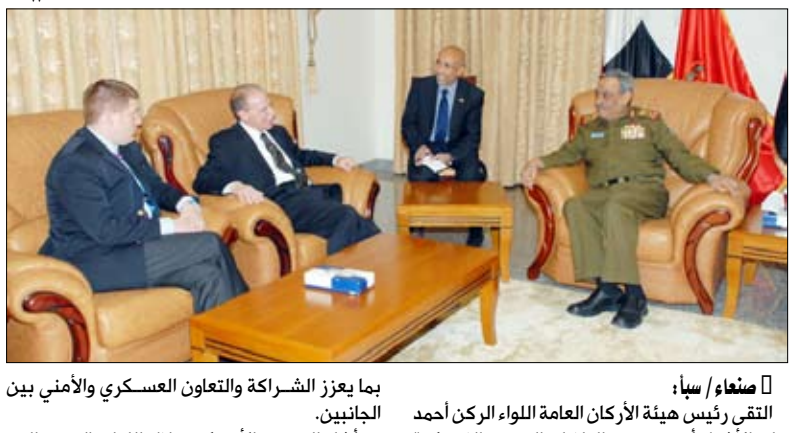

صنعاء/ سبأ:

التقى رئيس هيئة الأركان العامة اللواء الركن أحمد علي الأشول أمس، سفير الولايات المتحدة الامريكية بصنعاء جيرالد فايرستاين وعدداً من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي .

وجرى خلال اللقاء بحث علاقات التعاون في المجال العسكري بين جيشي البلدين الصديقين، لاسيما في مجالات التدريب والتأهيل العسكري والأمني .

واستعرض الجانبان في اللقاء قضايا التعاون في مجال مكافحة الإرهاب وسبل تعزيزها وتطويرها بما يعزز الشراكة والتعاون العسكري والأمني بين الجانبين.

وأشاد السفير الأمريكي خلال اللقاء بالجهود التي تبذلها اليمن في مجال مكافحة الإرهاب وبالنجاحات التي حققتها في هذا المجال.. مؤكداً موقف الولايات المتحدة الأمريكية الداعم لليمن بما يحفظ وحدته وأمنه واستقراره.

حضر اللقاء مدير دائرة الاستخبارات العسكرية العميد مجاهد غشيم ومن الجانب الأمريكي مدير مكتب التعاون الأمريكي بصنعاء العقيد وليم موني.